

ملخص التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية 2019

تؤسس الطبعة الرابعة عشر من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، المرافق لمشروع قانون المالية 2019، لإطلاق المرحلة التجريبية الثالثة من تطبيق المقترضات المتعلقة بإدماج بعد النوع الاجتماعي في البرمجة الميزانية، وذلك بضم خمس قطاعات وزارية جديدة في سنة 2018 طبقا لمنشور رئيس الحكومة (رقم 2018/7). وهكذا، ارتفع عدد القطاعات الوزارية المدعمة من أجل اعتماد الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع ليصل الى 28 وزارة.

كما تروم هذه الطبعة من تقرير النوع تسليط الضوء على التقدم المحرز من طرف القطاعات الوزارية فيما يخص ترسيخ قيم الإنصاف والمساواة بين الجنسين وبرمجتها في تطبيقاتها، وكذا إبراز الجهود المبذولة لدمج مقاربة النوع وجعلها كواحدة من الركائز الأساسية للنموذج التنموي الوطني.

وتعكس الجهود المبذولة، حتى الآن، من حيث الارتقاء بالإطار التشريعي والتنظيمي مدى التزام المملكة الثابت من أجل ترسيخ ثقافة ومبادئ المساواة بين الجنسين لدى المؤسسات الوطنية وفي السياسات العمومية.

وفيما يتعلق بمأسسة إدماج مقاربة النوع في تخطيط وتفعيل وتتبع البرامج، يواصل مركز الامتياز للميزانية التي تراعي بعد النوع مواكبته للقطاعات الوزارية في إطار المرحلة التجريبية لاعتماد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. وقد نتج عن ذلك إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى الكراسات الميزانية وتقارير نجاعة الأداء للعديد من القطاعات الوزارية.

أما فيما يخص نظام المعلومات، فقد أعطى مركز الامتياز لميزانية النوع بشراكة مع "ExpertiseFrance"، سنة 2018، الانطلاقة لبعثة استشارية من أجل تطوير نظام معلومات ميزانياتي يراعي بعد النوع والذي يهدف إلى تحديد الاحتياجات، والمؤشرات، ومنهجية إنتاج المعطيات من طرف عينة من القطاعات الوزارية، واقتراح نظام رصد يراعي بعد النوع الاجتماعي للموارد الميزانية ودعم وزارة الاقتصاد والمالية في وضع الآليات الضرورية لمواكبة وإنجاح عملية إعداد وتحليل مشاريع نجاعة الأداء وميزانيات القطاعات الوزارية، مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، وفيما يرتبط بالحكمة المحلية، فقد بذلت جهود متواصلة في إطار عملية مأسسة النوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى إنشاء وحدة المساواة بين الجنسين على مستوى المديرية العامة للجماعات المحلية، ودعم قدرات المنتخبين والأطر المحلية فيما يرتبط بالنوع، فضلاً عن إنشاء شبكة من 25 مؤطرا ترابيا في التخطيط والمالية المحلية، تم إنجاز العديد من المنشورات والكتيبات المدمجة لمقاربة النوع، ويتعلق الأمر على الخصوص، بإنجاز 3 دلائل مجالية للتخطيط (جهوية وإقليمية وجماعية) تراعي بعد النوع، وكذا إعداد دليل للإجراءات المتعلقة بهيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات، ثم وضع دليل إرشادي حول الميزانية التي تراعي بعد النوع على صعيد المجالات الترابية.

وفيما يتعلق بتعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لتشجيع المساواة بين الجنسين ومحاربة العنف ضد المرأة، صادق المغرب، بعد تبنيه النهائي للقانون رقم 79.14 في يوليوز 2017 المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على القانون 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة في فبراير 2018 (الجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018). يوفر هذا القانون لبلادنا نوا متناسقا لمكافحة العنف المبني على النوع حيث يمنح النساء ضحايا العنف الظروف والحماية القانونية الضروريتين.

ولتفعيل هذا القانون، تم اعتماد العديد من الإجراءات لدعم فعالية وأداء وحدات رعاية النساء والأطفال ضحايا العنف بتجهيز مختلف محاكم المملكة (21 محكمة استئناف و69 محكمة ابتدائية) بالمعدات المعلوماتية الضرورية لأداء وظيفتها، حيث بلغ معدل تجهيز هذه الهياكل إلى 66% سنة 2017. كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع الجمعيات خلال سنة 2018، حيث

قدمت الدعم إلى 52 مركزاً للاستماع للنساء ضحايا العنف، بمبلغ إجمالي ناهز 12 مليون درهم، على ثلاث دفعات، لضمان استمرارية وجودة الخدمات المقدمة.

كذلك، تم وضع العديد من البرامج والمشاريع لمأسسة قضية محاربة الصور النمطية المبنية على النوع في المحتويات الإعلامية، كما يتضح من خلال إعداد القانون رقم 13-83 المعدل لقانون 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري والذي ينص على احترام صورة المرأة ومحاربة الصور النمطية، وتضمين دفاتر تحملات القطب العمومي مقتضيات تخص تحسين صورة المرأة في الإعلام، وكذا إحداث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، بالإضافة إلى إعداد دليل عن الصور النمطية في وسائل الإعلام والذي يهدف إلى الإدماج الفعلي لمقاربة النوع في المحتويات الإعلامية ومكافحة الصور النمطية الجنسية في وسائل الإعلام.

وقد تم تتويج هذا الإنعاش المستمر للإطار القانوني الوطني بإدماج الاعتبارات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في البرامج والسياسات العمومية. وعليه، فقد تمت صياغة الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الثانية للفترة (2017-2021) من أجل ترجمة الالتزامات المصرح بها في البرنامج الحكومي. وترتكز هذه الخطة على أربعة محاور موضوعاتية، تتمثل في تعزيز القدرة على العمل والتمكين لدى النساء؛ تشجيع المساواة بين النساء والرجال فيما يتعلق بتحمل المسؤوليات العائلية؛ مساهمة المرأة في صنع القرار وكذلك حماية وإعمال حقوق المرأة.

وبالإضافة إلى هذه المحاور الموضوعاتية، هناك ثلاثة محاور أفقية تهم نشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع، وإدماج النوع الاجتماعي على مستوى مجموع السياسات القطاعية والبرامج الحكومية، إضافة إلى تنفيذ بعد النوع على مستوى الجماعات المحلية وفي المناطق الحضرية وشبه الحضرية والقروية.

وتضع هذه الخطة الجديدة الأسس الضرورية لترسيخ مبادئ إدماج مقاربة النوع من خلال سياسة عمومية فعالة وناجعة تضمن للمواطنات والمواطنين الولوج بشكل متكافئ للأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان.

وفيما يخص الولوج للخدمات الاجتماعية، ورغم تفعيل السلطات العمومية للعديد من الاستراتيجيات والبرامج خلال العقدين الأخيرين لضمان الولوج المنصف للمواطنات والمواطنين إلى الخدمات السوسيو اقتصادية الأساسية (التعليم والصحة والسكن...)، إلا أن ذلك لم يكن كافياً للحد من تطور الفوارق بين الجنسين، التي تفاقمت حداثتها خصوصاً في الوسط القروي.

أما على مستوى الولوج إلى التعليم، فبالإضافة إلى تعميم التعليم الإلزامي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز وتوسيع عرض الخدمات في مجال الدعم الاجتماعي، وبالتالي تقليص آثار العوامل السوسيو اقتصادية على تعليم الأطفال من خلال تبني تمييز إيجابي لصالح الساكنة القروية والشبه حضرية والمناطق النائية. وعلى ضوء الجهود المبذولة، سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي العمومي ارتفاعاً ملحوظاً على المستوى الوطني، منتقلاً من 0,84 خلال 2000-2001 إلى 0,91 (91 فتاة مقابل 100 من الفتيان المسجلين) خلال 2017-2018. وعلى مستوى التعليم الثانوي الإعدادي، فقد انتقل هذا المؤشر ما بين الفترتين من 0,75 إلى 0,85. ومن جهته، انتقل هذا المؤشر بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي العمومي من 0,85 خلال 2001-2000 إلى 1,02 خلال 2016-2017 على المستوى الوطني. كما تم تعميم التمدد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة بالنسبة للجنسين، حيث بلغ معدل تمدد الفتيات، برسم السنة الدراسية 2017-2018، 99,1% على المستوى الوطني و101,9% بالوسط القروي.

وبالنسبة للولوج إلى التعليم العالي، فقد تم تحقيق التكافؤ، كما تدل على ذلك نسبة الطالبات في العدد الإجمالي لطلبة التعليم العالي، برسم السنة الدراسية 2017-2018، والتي بلغت 49%.

ورغم هذا التطور الإيجابي، لا تزال هناك فوارق من حيث النوع والوسط على مستوى سلكي التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. حيث يبلغ معدل تمدد الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 12 و14 سنة حوالي 86,7% على المستوى الوطني و72,3% بالوسط القروي. كما أن معدل تمدد الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و17 سنة يبلغ 63,6% فقط على الصعيد الوطني و33% بالوسط القروي. ولا تزال معدلات إتمام الفتيات لتدريسهن منخفضة بالنسبة للمستويين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، بمعدلات تبلغ 70,5% و45,4% على التوالي برسم السنة الدراسية 2017-2018. كما لا تزال معدلات انقطاع الفتيات عن التمدد مرتفعة نسبياً بالنسبة لهذين المستويين، حيث بلغت 9,4% بالإعدادي و8,7% بالتعليم الثانوي التأهيلي. وتستمر الفوارق كذلك على مستوى الولوج إلى التعليم الأولي، حيث يبلغ معدل تمدد الفتيات بالتعليم الأولي 49,6% فقط بالنسبة للسنة الدراسية 2017-2018، ولا يبلغ سوى 35,2% بالوسط القروي. ومن ناحية أخرى، رغم أن معدل الأمية يتجه نحو الانخفاض، منتقلاً من 43% سنة 2004 إلى 32% سنة 2014، إلا أن وتيرة هذا التراجع لا تزال بطيئة، تناهز نقطة مئوية واحدة في السنة.

وفيما يخص الولوج إلى الخدمات الصحية، أدى تفعيل مختلف البرامج الصحية إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2017، مسجلاً تراجعاً بنسبة 68% ليبلغ 72,6 لكل 100.000 ولادة حية. وقد مكنت هذه النتائج المغرب من

الاستجابة للالتزامات المتفق عليها على مستوى الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بهذا الشأن، وأن يسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك تفاوتات حسب وسط الإقامة، حيث بلغ معدل وفيات الأمهات 111,1 لكل 100.000 ولادة بالوسط القروي مقابل 44,6 فقط بالوسط الحضري. وقد تقلص هذا الفارق بشكل طفيف (66,5) خلال الفترة 2010-2017، مقابل 75 خلال الفترة 2004-2010).

وعلى مستوى الولوج إلى التغطية الصحية، أحرز المغرب تقدماً كبيراً مع التوسيع المستمر لنطاق الساكنة المستفيدة من التأمين الصحي الإجباري ومن نظام المساعدة الطبية، وهو ما مكن من تحسين معدل التغطية الصحية الأساسية للساكنة بلغ نسبة 54,6%. وتجدر الإشارة إلى أن الساكنة المستفيدة من التأمين الصحي الإجباري قد فاقت خلال سنة 2016 حوالي 9,1 مليون مستفيد، منها 3,02 مليون بالقطاع العام و6,08 مليون بالقطاع الخاص. أما بالنسبة لنظام المساعدة الطبية، فقد مكن استمرار جهود التعميم من بلوغ 12,44 مليون مستفيداً عند نهاية غشت 2018، مع ساكنة مستهدفة تقدر بحوالي 8,5 مليون شخص. ما يقارب 49% من المستفيدين يقطنون بالوسط القروي و52% نساء.

وفيما يتعلق بالولوج إلى السكن اللائق، ساهمت مختلف البرامج، في تقليص عجز السكن بنسبة 67%، منتقلاً من 1,24 مليون وحدة خلال سنة 2002 إلى 400.000 وحدة خلال سنة 2017. بالإضافة إلى ذلك، وبفضل برنامج "مدن بدون صفائح"، تم الإعلان عن 59 مدينة بدون أحياء صفائح، مما مكن من تحسين ظروف عيش 277.583 أسرة. ويشير التقييم المنجز من طرف كتابة الدولة المكلفة بالسكنى وسياسة المدينة حول التأثير السوسيو اقتصادي المراعي لبعده النوع لبرنامج "مدن بدون صفائح" إلى تحسين وولوج المستفيدين إلى الخدمات والبنيات التحتية الأساسية.

وقد ساهم برنامج "مدن بدون صفائح" من تقليص متوسط المسافة الفاصلة بين مقر السكن الجديد وأقرب مركز صحي بحوالي الثلثين، أي بانخفاض يتراوح ما بين 30 كيلومتر و8 كيلومترات، وتخفيض عبء البحث عن الماء بحوالي 39 نقطة، وكذا تحسين نسبة وولوج النساء لملكية السكن حيث انتقلت من 15,3% إلى 18,7%.

وعلى مستوى الولوج إلى الطرق والنقل، مكن البرنامج الوطني للطرق القروية (الذي تم إطلاقه سنة 1995) من الرفع من معدل وولوج الساكنة القروية إلى 79,3% خلال سنة 2017 مقابل 54% خلال سنة 2005. ويشير تقييم هذا المشروع إلى أن تحسن الولوج إلى الطرق قد ساهم في التقليص من التفاوتات بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بالتسجيل بالتعليم الابتدائي الذي ارتفع بشكل ملموس بالنسبة للفتيات مقارنة مع الفتيان (ارتفاع بحوالي 7,4% لنسبة الفتيات المسجلات بالمدرسة مقارنة مع زيادة إجمالية قدرها 5,8%). نفس الشيء بالنسبة للولوج إلى الخدمات الصحية، حيث سجل عدد الزيارات التي تقوم بها النساء ارتفاعاً بنسبة 500% في المتوسط.

وفيما يتعلق بالولوج إلى الماء الصالح للشرب، هناك مراعاة لبعده النوع الاجتماعي على مستوى برامج التزويد بالماء الصالح للشرب، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة القروية، وبرنامج الصرف الصحي بالمدارس والمساجد بالوسط القروي. فمن حيث الإنجازات، بلغ عدد المستفيدين من برنامج تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة القروية عند نهاية سنة 2017، حوالي 13,36 مليون من الساكنة القروية، والتي تمثل فيها النساء والفتيات نسبة 49,6%. أما بالنسبة لبرنامج التزويد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي على مستوى المدارس القروية، فقد شمل خلال سنة 2017 حوالي 126 مدرسة قروية. وتمثل الفتيات نسبة 47% من الساكنة المستفيدة من هذا البرنامج.

أما بالنسبة للولوج إلى الطاقة، فقد مكّن البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي برسم سنة 2017 من كهربة ما يقارب 39.943 قرية، وهو ما يمثل 2.111.100 مسكناً. ونتيجة لذلك، بلغ معدل الكهرباء القروية مستوى 99,57% خلال سنة 2017. بالإضافة إلى ذلك، كان لهذا البرنامج تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستهدفة، وذلك عبر المساهمة في تحسين ظروف عيش الساكنة المستفيدة، وذلك من خلال تحسين ظروف النظافة، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، والأمن بالقرى بفضل الإنارة العمومية وتحسين ظروف التمدرس عبر تمديد مدة العمل المدرسي بالمدرسة والمنزل.

وفيما يخص الولوج إلى بيئة صحية سليمة، اتسمت سنة 2018 بتقديم النسخة النهائية لاستراتيجية مأسسة إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بقطاع البيئة والتنمية المستدامة، والتي تنقسم إلى محورين استراتيجيين، يتجلبان في إحداث إطار مؤسسي دائم لضمان ترسيخ المساواة بقطاع التنمية المستدامة وإدماج مقارنة النوع في تخطيط وتفعيل وتتبع البرامج والمشاريع في مجال التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمحاربة الفقر بالوسط القروي والإقصاء الاجتماعي والهشاشة، تم إنجاز ما يناهز 44.000 مشروعاً ونشاطاً، خلال الفترة 2005-2017، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ركزت على تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة...)

والبنيات التحتية الأساسية، وعلى الاندماج السوسيو اقتصادي للسكان المستهدفة (النساء والشباب...)، وعلى مكافحة الهشاشة وتعزيز الحكامة الترابية.

ولتعزيز مكتسبات المراحل السابقة، تم إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم الفترة 2019-2023، من طرف جلالة الملك بتاريخ 19 شتنبر 2018. وتهدف هذه المرحلة، منح مكانة مميزة لتعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما من خلال برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية صعبة وبرنامج الدعم لأجل التنمية البشرية للأجيال القادمة، واعتماد جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لمناصب الشغل.

وفي إطار الجهود المبذولة على مستوى تعزيز تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال للحقوق الاقتصادية، تم اعتماد برامج طموحة ذات طابع شمولي وقطاعي من أجل إنعاش مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية. وتتمثل هذه البرامج في تطوير أنشطة مدرة للدخل لفائدة النساء وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية لديهن، وكذا ولوجهن إلى مراكز صنع القرار. إلا أنه، وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، فإن ضمان توفير فرص عمل كافية للنساء لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في ظل استمرار العديد من القيود.

وفي ميدان الشغل، تشير نتائج البرامج الرئيسية لانعاش التشغيل إلى آفاق مشجعة :

- فقد مكن برنامج "إدماج" ما يقارب 89.077 شخصا من الاندماج في سوق الشغل مع نهاية دجنبر 2017، 52% منهم من النساء. وخلال الفصل الأول من سنة 2018، بلغت عمليات الإدماج في إطار هذا البرنامج 23.750 شخصاً، 51% منهم من النساء.
- ومع نهاية دجنبر 2017، استفاد ما يقرب من 18.612 من الباحثين عن العمل من برنامج "تأهيل"، شكلت النساء 60% من المستفيدين من هذا البرنامج على مستوى "التكوين التعاقدى من أجل التوظيف".
- وفي إطار برنامج "تحفيز"، الذي يهدف إلى إنعاش التشغيل، تم إيداع ما يقارب 5.446 بروتوكولا والتأشير عليها لفائدة 5.446 أجير من بينهم 36% من النساء، وذلك منذ اعتماد هذا البرنامج حتى نهاية دجنبر 2017. وخلال الفصل الأول من سنة 2018، تم التأشير على 1.035 بروتوكولا لفائدة 1.035 أجيرا (36% منهم من النساء) ولصالح 526 شركة.
- وفيما يتعلق ببرنامج التشغيل الذاتي، الذي يتوخى إنعاش وإحداث المقاولات الصغيرة جدا، تمت مصاحبة 2.425 من أصحاب المشاريع خلال سنة 2017، تمثل النساء 27% منهم. وقد تم، في إطار هذا البرنامج، إحداث 1.296 مؤسسة خلال سنة 2017 (27% منها لفائدة النساء) مما مكن من خلق 2.709 منصب شغل، أي ما يقارب مناصبي شغل لكل مؤسسة. وخلال الفصل الأول من سنة 2018، استفاد حوالي 511 مرشحاً من مصاحبة البرنامج، 33% منهم من النساء.

وحسب قطاع الإنتاج، تم اتخاذ عدة تدابير لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء في القطاع الفلاحي، من خلال الارتقاء بمجموعات المنتوجات المحلية، لفائدة 109 تعاونية (100% نسائية) تضم 5.807 امرأة. كما اتخذت تدابير أخرى تتعلق بولوج النساء إلى أسواق التوزيع الحديثة من خلال التوقيع على اتفاقيات وشراكات مع شبكتين رئيسيتين للتوزيع لصالح 20 مجموعة نسائية من مجموع 46 مجموعة منتجة ومشاركة مجموعات المنتجين في المعارض الدولية لفائدة 7.677 امرأة منخرطة، تمثل 38% من مجموع المنخرطين في مجموعات المنتوجات المحلية. وبالموازاة، اتخذت عدة إجراءات لفائدة النساء العاملات في قطاع الصيد البحري، لا سيما في المناطق القروية من أجل إدماج أنشطتها في دوائر الإنتاج والتسويق.

في قطاع الصناعة التقليدية، تمت مراعاة مسألة المساواة بين الجنسين والاستقلالية الاقتصادية للمرأة عبر تهيئة فضاءات للإنتاج والتسويق، شكلت النساء حوالي 30% من المستفيدين من المحلات الفردية، كما شكلن جزءاً من مجموعات الحرفيين التي تستغل البنى التحتية المخصصة لهذا الغرض. كما خصص، خلال الفترة 2012-2017، ما يقارب 65 فضاء إنتاج "دار الصانع" للنساء الحرفيات، خاصة في الوسط القروي، استفادت منها 3.180 امرأة تعمل في مجال الزربية القروية، والتطريز والخياطة. وإضافة إلى ذلك، تم خلق 26 علامة للصناعة التقليدية لفائدة النساء الحرفيات، وهو ما يمثل نسبة 50% من إجمالي العلامات التجارية المعتمدة. كذلك، كانت للمرأة مشاركة مهمة في المعارض الوطنية والإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تجاوزت نسبة 60% و70% على التوالي. وعلى هامش المعارض، نظمت ورشات عمل تكوينية لفائدة 3.400 ممثل للتعاونيات والمقاولات الاجتماعية في وحدات مختلفة، بحضور نسائي فاق نسبة 70%.

كما تم التركيز على ولوج المرأة إلى المشاريع المدرة للدخل والتشغيل الذاتي كإجراءات ذات أولوية. وفي هذا الاتجاه، كان خلق نظام المقاول الذاتي مناسباً لإنعاش روح المقاول، خاصة لدى النساء الحاملات لمشاريع، حيث تم إنشاء 31.234 مقاول ما بين سنتي 2015 و2016، 40% منها من طرف النساء.

وفي نفس السياق، شكل تعزيز روح المقاول لدى النساء موضوع تدابير محددة، لا سيما فيما يتعلق بتحسين ولوج النساء المقاولات إلى الخدمات المالية، على غرار إنشاء صندوق الضمان "إليك"، الموجه إلى المقاولات التي تديرها النساء، والذي تم تعديله في يونيو 2017 لتوسيع نطاق تدخله ليشمل المقاولات التي تمتلك فيها امرأة أو أكثر الأغلبية ويشمل القروض البنكية قصيرة الأجل.

وقد تميزت سنة 2017 بمعالجة هذا الصندوق لما يقارب 347 ملف بحجم قروض مضمونة ناهزت 90,88 مليون درهم، استفاد منها قطاع التجارة بنسبة 29% وقطاع الصناعة بنسبة 8%.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين حصول المرأة على الشغل والقروض وتمكينها من خلق مقاولات، لا تزال مشاركتها في سوق الشغل ضعيفة. حيث، يكشف معدل المشاركة لسنة 2017 وجود فجوة كبيرة بين الجنسين (71,6% للرجال و22,4% للنساء). كما انخفض نشاط الإناث باستمرار خلال السنوات الأخيرة لينتقل من 28,1% سنة 2000 إلى 22,4% سنة 2017. ويعزى هذا المنحى التنافلي بشكل رئيسي إلى انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، خاصة في المدن.

ويرجع الفرق في معدل الشغل بين الرجال والنساء إلى حد كبير لضعف مستوى نشاط الإناث. فقد بلغ معدل شغل الرجال 66,6% سنة 2017 مقابل 18,8% للنساء. ونتيجة لذلك، يشير تطور التكافؤ بين الجنسين في الشغل إلى أن نسبة الرجال العاملين تفوق بأكثر من 3 مرات نسبة النساء العاملات. ويشير التحليل بحسب وسط الإقامة إلى أن التكافؤ بين الجنسين أكثر تفاوتاً في الوسط الحضري منه في الوسط القروي (4 مرات في المدن ومرتين في القرى).

ويكشف تحليل حصة النساء العاملات حسب القطاعات الاقتصادية، أن نشاط المرأة لا يزال مركّزاً في ثلاثة قطاعات ذات إنتاجية منخفضة، وهي الفلاحة والنسيج والخدمات الاجتماعية. فخلال سنة 2016، بلغت نسبة النساء العاملات في هذه القطاعات الثلاثة حوالي 40,9% و44,4% و43,5% على التوالي. ويظل الشق المتعلق بخلق المقاولات يتميز بعدم المساواة بين الجنسين، حيث شكلت النساء 14,1% فقط من "المستقلين" و8,6% من "أرباب العمل" سنة 2016.

وإجمالاً، تبين التحاليل المتضمنة في التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، المرافق لمشروع قانون المالية 2019، مدى التقدم المحرز في الحد من الفوارق بين الجنسين. كما كشفت هذه التحاليل عن ضرورة معالجة بعض أوجه القصور قصد تدعيم أسس التنمية المندمجة على المستويين الاجتماعي والتراحي. وخير وسيلة لتحقيق ذلك هو تدعيم الإجراءات المهيكلية المندرجة في إطار الميزانية القائمة على النوع.